الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٣٢
المعقودة يوم الجمعة
١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

الرئيس : السيد مونغبي (بنن)

المحتويات

البند ٩١ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية (تابع)

(د) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع)

(ح) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع)

(ط) مباشرة الأعمال الحرة (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/48/SR.32
4 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ٩١ من جدول الأعمال: التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(أ) التجارة والتنمية (تابع) (A/48/15 (الملحق رقم ١٥) (المجلدان الأول والثاني)، A/48/139، A/48/163، A/48/164، A/48/272-S/26108، A/48/363، A/48/487، A/48/533، A/48/535)

(د) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (تابع) (A/48/495، A/C.2/48/5)

(ح) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (تابع) (A/48/465)

(ط) مباشرة الأعمال الحرة (A/48/472)

١ - السيد اتشاريا (نيبال): قال إن التجارة الدولية حيوية بالنسبة للنمو الاقتصادي وتنمية جميع البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء. وفي الواقع، ووفقا لما ورد في "تقرير التنمية البشرية" فإن نظاما حرا غير مقيد للتجارة الدولية يفوق في أهميته المساعدة الإنمائية. وفي الوقت الذي تجعل الإصلاحات الاقتصادية من الصعب على معظم البلدان النامية أن تتنافس في السوق الدولية فإن البلدان النامية غير الساحلية، التي يتعين عليها أن تدفع تكاليف شحن أعلى، تواجه مشاكل أكثر تفاقما.

٢ - ولاحظ التوصيات الصادرة عن اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية، المعقود عملا بقرار الجمعية العامة ١١٢/٤٦؛ فسأل عن وضع الندوات وحلقات العمل دون الإقليمية للخبراء من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية المطلوبة في نفس القرار.

٣ - واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكرس اهتماما خاصا لاحتياجات التجارة في البلدان النامية غير الساحلية وأن ينظر في منح السلع المنتجة في تلك البلدان معاملة تفضيلية. وأضاف أن كثيرا من البلدان النامية غير الساحلية، ومنها نيبال، من بين أقل البلدان نموا. وهي تتعاون تعاونا تاما بشأن قضايا المرور العابر مع جيرانها من بلدان المرور العابر بروح من التعاون بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، وجه الشكر الى حكومة الهند لقرارها بتحويل جميع السكك الحديدية ذات العرض المتري إلى سكك حديدية عريضة مما من شأنه أن ييسر النقل العابر بالسكك الحديدية من كلكتا إلى المراكز الواقعة على الحدود في نيبال.

٤ - السيد مسينغيزي (زمبابوي): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧. وأضاف أنه لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامين في البلدان النامية تحقيقا تاما دون وجود نظام تجاري حر ومتعدد الأطراف وغير تمييزي. وبالرغم من أن كثيرا من البلدان النامية قد اضطلع بإصلاحات تكيف هيكلي بتكلفة اجتماعية واقتصادية كبيرة ومن ثم يحتاج إلى بيئة اقتصادية دولية داعمة، فإن البلدان المتقدمة النمو ما زالت تواصل الأخذ على نحو متزايد بتدابير حمائية. وأضاف أن من الأمور الجوهرية أن تسفر جولة أورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عن نتيجة ناجحة.

٥ - ووفقا لما ورد في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٣ فإن حصة افريقيا من التجارة الدولية ما زالت آخذة في الانخفاض، حتى في مجال السلع الأساسية الأولية. وتعتمد المنطقة على عدد ضئيل من السلع الأساسية لاكتساب حصائل التصدير، كما ظلت هذه الصادرات تعاني من الركود. ولن تنجح الإصلاحات الاقتصادية وتنويع قطاع السلع الأساسية الإفريقية دون مساعدة انمائية رسمية واستثمار أجنبي مباشر وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الضخمة في افريقيا. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيبه باقتراح الأمين العام إنشاء مرفق تنويع خاص للسلع الأساسية الافريقية ضمن إطار مصرف التنمية الافريقي.

٦ - وشدد على الحاجة إلى تشجيع التنمية والنمو الاقتصادي المستدامين على أساس الاعتماد على الذات والترابط. وتسعى بلدان المجتمع الانمائي للجنوب الافريقي، في جملة أمور، إلى تنسيق الانتاج والهياكل المادية التي تربطها بالدول المجاورة والى إقامة نظام كفء لتسوية المدفوعات.

٧ - وفي الختام، أثنى على المعلومات المقدمة عن التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية، والواردة في الوثيقة A/48/487. وأعرب عن تقدير بلده للمجتمع الدولي والأمم المتحدة لإجراءاتهما المتعلقة بذلك الموضوع منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٦. وأعرب عن أمله في أن تكرس اللجنة اهتماما جادا لتوصية الاجتماع الأخير للخبراء الحكوميين المعني بالموضوع.

٨ - السيد فوجاتشيك (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): قال إنه في الوقت الذي يزداد فيه اعتماد المنافسة الدولية على المهارات التكنولوجية والبنية الأساسية التكنولوجية والتنظيم الاجتماعي فإن كثيرا من البلدان النامية يعاني من الفقر بحيث لا يمكنه إرساء قاعدة علمية وتكنولوجية صلبة قوية. وهكذا فإن الفجوة التكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تواصل النمو.

(السيد فوجاتشيك، منظمة الأمم المتحـــدة للتنميـــة الصناعيـــة)

٩ - وأضاف أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) قد استنت نهجا واسع النطاق ومرنا للاستجابة للاحتياجات التي تختلف اختلافا كبيرا من بلدا إلى آخر ومن إقليم إلى آخر. ويتضمن هذا النهج إسداء المشورة بشأن تنمية التكنولوجيا الفعالة ونقلها؛ وتنمية التكنولوجيات المناسبة واستخدامها الصناعي؛ وإجراء دراسات لاحتياجات التنمية التكنولوجية ونقل التكنولوجيا.

١٠ - وتابع كلمته قائلا إن اليونيدو تعطي أولوية في شرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا للتكنولوجيا المتقدمة بغية الحفاظ على معدلات النمو المرتفعة. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تركز على النهوض بالتكنولوجيا. وفي بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء، كما في حالة أقل البلدان نموا، فإنها تشدد على تنمية الموارد البشرية والنهوض بالقدرات التكنولوجية. وفي إطار ذلك النهج المتباين حسب المناطق، تركز اليونيدو على مجالين رئيسيين: النهوض بتكنولوجيات التصنيع وتنشيط مؤسسات البحوث الصناعية.

١١ - وأردف يقول إن دراسات الحالة والمناقشات التي أجريت مع المؤسسات في كثير من البلدان قد كشفت عن الحاجة إلى إدارة التغير من البحث والاستحداث الموجهين إلى بيئة صناعية تتمتع بحماية كبيرة تدعمها ممارسات إحلال الواردات إلى بيئة التسعينات التي تلغى فيها الضوابط التنظيمية ويسود فيها السوق العالمي. وستعمل اليونيدو مع مركز البحوث الإنمائية الدولية في كندا على وضع مبادئ توجيهية عملية وبرنامج تعزيز لتنشيط مؤسسات البحث. وبفضل أعمال المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الإحيائية، الذي يضم ٤٦ بلدا عضوا، قدمت اليونيدو المساعدة في بدء أنشطة تكنولوجية إحيائية في عدد كبير من البلدان النامية وأقيمت اتصالات بالفعل مع الصناعة. وقدم مركز اليونيدو الدولي للعلم والتكنولوجيا المتقدمة، وهو حاليا في مرحلته الإرشادية، التدريب للعلماء من البلدان النامية عن طريق إجراء بحوث في ميدان الكيمياء البحتة والتطبيقية؛ وعلوم الأرض، والبيئة، والعلوم البحرية، وجوانب منتقاة من التكنولوجيا العالية والمواد المتقدمة. وتعمل اليونيدو على إنشاء مراكز أخرى مكرسة لتطبيقات الطاقة الشمسية وتطوير وتطبيق تكنولوجيا الصناعة البحرية ومصادر طاقة جديدة. وعلاوة على ذلك، تعمل اليونيدو، كجزء من برنامجها المعني بالتنمية الصناعية المستدامة إيكولوجيا، مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إنشاء شبكة من مراكز الانتاج الأقل تلويثا في ٢٠ بلدا ناميا.

١٢ - السيد نغوين منه ثونغ (فييت نام): قال إن العقد الماضي شهد انتشارا موسعا للتكنولوجيات الجديدة، ولاسيما في ميادين الاتصالات وتجهيز البيانات والهندسة الوراثية والالكترونيات الدقيقة والمواد الجديدة، فضلا عن المفاهيم المتقدمة للإدارة التي تشكل مجتمعة ثورة تقنية وإدارية. ويمثل العلم والتكنولوجيا على نحو متزايد عاملان هامان في التنمية الاقتصادية. والبلدان النامية، إذ تعاني من قيود الفقر والتخلف، تجد أنه من الصعب عليها على نحو متزايد أن تضيق الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة النمو. ولذا فإنها في حاجة إلى الاستفادة من التكنولوجيات السليمة ومن إتاحة الفرصة لتعزيز قدراتها المحلية. وفي هذا الصدد، أثنى على الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، ولا سيما عن طريق برنامج عمل فيينا المعني بالعلم والتكنولوجيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ودعا إلى مواصلة تعزيز المساعدة والتعاون على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي.

١٣ - وأضاف أن فييت نام تسعى، كجزء من عمليتها الإصلاحية، إلى تعزيز قدراتها ومواردها العلمية والتقنية. وتقدم الأمم المتحدة مساعدة قيمة، ولاسيما عن طريق مشروع التعاون التقني الأقاليمي المعني بالقدرات المحلية في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. ومن المقرر أن يجرى قريبا الحوار الثالث المتعلق بالسياسات بشأن استراتيجية التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد؛ وهذا الحوار متعلق بالسياسات حاسم بالنسبة لبناء قدرات البلد في مجال العلم والتكنولوجيا.

١٤ - السيد دوغان (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن تطوير مباشرة الأعمال الحرة والاقتصاد الحر أمران متلازمان. وأضاف أن البلدان التي شاركت في التجارة المتعددة الأطراف عرضت مباشري الأعمال الحرة المحليين لهذه المنافسة والأفكار الجديدة ويسرت نقل التكنولوجيا. وهذا، بدوره، يعزز حيوية الاقتصاد ويوسع إمكانيات الانتاج. وقد دأبت الولايات المتحدة على الاعتقاد في حرية التبادل وحرية الملكية والرقابة الخاصة على وسائل الانتاج. ولذا، فإنها تؤيد بقوة الجهود الجارية التي تبذلها البلدان في شتى أنحاء العالم لتحويل اقتصاداتها إلى القطاع الخاص. واستدرك قائلا إن من غير المرجح أن ينجح التحويل الى القطاع الخاص دون وجود استقرار في الاقتصاد الكلي وقوانين ومؤسسات فعالة لإدارة الاقتصاد السوقي. وهذا هو المجال الذي يمكن فيه للمساعدة الدولية أن تقوم بدور هام.

١٥ - وأضاف أنه في الوقت الذي حدد فيه تقرير الأمين العام بشأن مباشرة الأعمال الحرة والتنمية الوطنية (A/48/472) على نحو جيد العقبات المشتركة التي تواجه المبادرات الخاصة المتخذة على صعيد القواعد الشعبية، فانه لم يلاحظ أن كثيرا من المؤسسات في البلدان النامية هي منظمات غير رسمية وإن هذا لا يرجع الى تصميم من جانب تلك البلدان بل نتيجة للإهمال أيضا. كما أن الفساد والعقبات البيروقراطيـــة تجعل تكلفة تكوين مؤسسة قانونية أو التوسع فيها مرتفعة للغاية من حيث الوقت والمال؛

(السيد دوغان، الولايات المتحدة الأمريكية)

ونظرا لأن الناس في كثير من البلدان النامية ليس لديهم سند ملكية قانوني لبيوتهم، وهو الأصل الكبير الوحيد الذي يمتلكه معظم الناس، فلا يمكنهم أيضا الاستفادة من الائتمان ولا يوجد لديهم حافز كبير على العناية بالأرض وزيادة إمكانياتها الاقتصادية. وفي الوقت الذي لاحظ فيه التقرير أيضا أنه يوجد عدد ضئيل جدا من النساء اللائي يباشرن الأعمال الحرة في البلدان النامية خارج القطاعين غير الرسمي والمؤسسات المصغرة، فإنه لم يذكر أن في كثير من تلك البلدان يحظر على المرأة حيازة الملكية باسمها، سواء بموجب القانون أو العرف.

١٦ - واختتم كلمته قائلا إنه يلزم للمناقشات التي تجري في المجتمع الدولي أن تركز على نحو متزايد على الصلات بين السبب والنتيجة وعلى التعرف على الحلول العملية والابتكارية للمشاكل التي يواجهها مباشرو الأعمال الحرة من ذوي الطموح في سائر أرجاء العالم. والمبادرات التي يضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن فعالية التجارة والتحويل الى القطاع الخاص ذات فائدة في هذا الصدد.

١٧ - السيدة كيشكيس (هنغاريا): أعربت عن موافقة وفدها على أن الإصلاحات التي تجري داخل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تستحق دعما كاملا من المجتمع الدولي. ويمكن دعم هذه الإصلاحات أيضا عن طريق تحسين البيئة التجارية العالمية. وقد سلمت هنغاريا في انتقالها الى الاقتصاد السوقي بالحاجة الى تحرير مختلف قطاعات اقتصادها ولا سيما قطاع التجارة. وقد شوهت الاتفاقات التمييزية المعقودة ضمن اطار مجلس التعاضد الاقتصادي السابق الهيكل الانتاجي وحالت دون مشاركة المنطقة في المنافسة العالمية. وأعربت عن اعتقاد هنغاريا في أن جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف يمكن أن تختتم بنجاح وأنها يمكن أن تساهم في عملية الانتقال بإيجاد بيئة تجارية داعمة ووضع قواعد صارمة للتعاون الدولي.

١٨ - وأضافت أن التعاون السياسي الدولي ينتج عنه في بعض الأحيان ضرر لا يمكن تجنبه لأحد البلدان أو مجموعة من البلدان. وفي تلك الحالات، على المجتمع الدولي أن يخفف من حدة ذلك الضرر. والبلدان المجاورة ليوغوسلافيا السابقة، بما فيها هنغاريا، تعاني من خسائر تجارية نتيجة التنفيذ الدقيق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تفرض جزاءات على صربيا والجبل الأسود. وسيتطلب التغلب على هذه الآثار السلبية تعاونا ودعما من المجتمع الدولي ومن منظومة الأمم المتحدة.

(السيدة كيشكيس، هنغاريا)

١٩ - ومضت تقول إنه في الوقت الذي تطلب فيه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية دعم البلدان المتقدمة النمو في عملية إعادة التشكيل الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي فإن بعضها، بما فيها هنغاريا، مستعدة لتقديم المساعدة للتنمية في البلدان أو المناطق الأخرى. وفي الواقع، فقد شاركت هنغاريا بنجاح في عدة مشاريع، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، عن طريق تقديم المساعدة التقنية أو الموارد البشرية.

٢٠ - السيدة أشرف (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة): قالت إنه، في سياق ترشيد منظومة الأمم المتحدة، من الضروري وضع تنمية التعاون والتنسيق على نطاق المنظومة في ميدان العلم والتكنولوجيا استنادا الى تعريف دقيق لمهام ومسؤوليات كل شريك.

٢١ - وأوضحت أن إحدى مزايا اليونسكو هي شبكتها العالمية النطاق المؤلفة مما يربو على ١٧٠ لجنة وطنية تضم المؤسسات الحكومية والمجموعات غير الحكومية والجامعات ومراكز البحث والخبراء من الأفراد. وثمة ميزة أخرى وهي طابع اليونسكو المتعدد التخصصات. ومع أن العلم والتكنولوجيا يشملان بطبيعتهما عدة قطاعات، فما زالت وكالات الأمم المتحدة تتصدى لهاتين المسألتين عن طريق اتباع نهج ذات منحى قطاعي تقليدي. واليونسكو على استعداد تام لأن تخرج على تلك التقاليد ومن ثم أن تحقق مزيدا من الكفاءة والفعالية. وبغية القضاء على أوجه عدم الاتساق والتكرار في المعلومات، على هيئات الأمم المتحدة العاملة في ميدان العلم والتكنولوجيا أن تتبادل المعلومات فيما بينها ومع الكيانات خارج المنظومة على حد سواء.

٢٢ - وتابعت كلمتها قائلة إنه يمكن لدراسات تحليل السياسات أن تمثل عنصرا هاما في التعاون المشترك بين الوكالات على المستوى القطري. ومن الضروري أن يصل المجتمع الدولي بسهولة الى نتائج هذه الدراسات فضلا عن تلك الدراسات التي تجرى خارج منظومة الأمم المتحدة.

٢٣ - وفيما يتعلق بتقييم التكنولوجيا ورصدها، قالت إن التعاون بين الوكالات يمكن أن يساعد على إيجاد أو تعزيز القدرات الوطنية بالابتعاد عن النهج القطاعي الضيق. ويمكن للوكالات أيضا أن تعمل عن كثب مع رجال الأعمال والصناعة. والشبكات الإقليمية التي بدأتها اليونسكو في ميدان العلم والتكنولوجيا في وضع جيد يمكنها من خدمة جهات التنسيق الاقليمية من أجل تقييم التكنولوجيا ورصدها. وتعمل هذه الشبكات فعلا في آسيا وأمريكا اللاتينية ويجري إقامتها في افريقيا والدول العربية.

(السيدة أشـــرف، منظمـــة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)

٢٤ - واختتمت كلمتها قائلة إن برامج العلم التي تضطلع بها اليونسكو تعطي أولوية للمساهمة في تنفيذ معايير وتدابير وإجراءات السلامة المطلوبة في اتفاقية التنوع البيولوجي، والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وجدول أعمال القرن ٢١. وقد استجابت اليونسكو لقرار الجمعية ١٦٥/٤٦ بتعزيز برنامجها لتسخير العلم من أجل إحراز التقدم لصالح البيئة وبتشجيع البحث العلمي والتكنولوجي والعمل على زيادة الوعي الجماهيري بالعلم والتكنولوجيا؛ ويقدم منشورها "الحولية الإحصائية لليونسكو" بيانات كمية مفصلة في ميدان العلم والتكنولوجيا. ونتيجة لتقييمها الذي أجرته مؤخرا لأنشطتها البرنامجية، فإنها ستركز على إعداد مواد تعليمية ذات نوعية جيدة وعلى تدريب وإعادة تدريب معلمي العلوم الأساسية الجامعيين. وتقدم مكاتب اليونسكو الإقليمية خدمات الدعم التقني في إعداد مقترحات المشاريع لتقديم المساعدة من أجل تعزيز الجامعات المحلية.

٢٥ - السيد بن شعبان (الجماهيرية العربية الليبية): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل تونس بالنيابة عن بلدان اتحاد المغرب العربي.

٢٦ - ولاحظ أنه بالرغم من أن قرار الجمعية العامة ٢١٠/٤٦ وغيره من القرارات قد شددت على ضرورة القضاء على استخدام التدابير الاقتصادية ضد البلدان النامية بقصد ممارسة القسر فيما يتعلق بالقرارات السيادية لتلك البلدان، فإن بعض البلدان المتقدمة النمو مازالت تواصل فرض إرادتها على شعوب العالم عن طريق اتخاذ تلك التدابير وقد توسعت فيها بحيث أصبحت تمثل حظرا وحصارا كاملين وتتضمن تجميد الأصول ومنع الاستفادة من التكنولوجيا. وقد تعرضت الجماهيرية العربية الليبية، وما فتئت تتعرض، لتلك التدابير الاقتصادية القسرية من جانب أحد البلدان المتقدمة النمو. إن تجميد الأصول والممتلكات وفرض القيود على التكنولوجيا والتجارة يتعارضان مع الميثاق ومع المادة ٣٢ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية. ولذا فإنه يطلب من المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات عاجلة للقضاء على استعمال تلك التدابير.

٢٧ - السيد سونوزو (بوروندي): قال، في معرض ملاحظته إن ما يربو على ٢٨ بلدا من البلدان النامية غير الساحلية التي صنفت ضمن أقل البلدان نموا هي بلدان افريقية، إن بلده يرحب بعمليات التحليل التي أجـــراها اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي

(السيد سونوزو، بوروندي)

البلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية والاستنتاجات التي توصل اليها ذلك الاجتماع الذي عقد برعاية الأونكتاد في نيويورك في أيار/مايو ١٩٩٣.

٢٨ - وأضاف أن الخبراء قد حددوا عددا من العوامل التي تعرقل تجارة البلدان غير الساحلية. وتتضمن تلك العوامل نظما أساسية غير ملائمة تتعلق بالمرور العابر ويجري إنفاذها على نحو سيء في معظم الأحيان؛ وبنية أساسية سيئة للمرور العابر؛ كما لا تتوفر فيها بعض خدمات النقل العابر ومنشآته ومعداته؛ ويوجد بها عدد غير كاف من شركات ومنظمات خدمات المرور العابر؛ ولا توجد منافسة فيما بين مقدمي خدمات المرور العابر؛ كما توجد إجراءات جمركية معقدة ومتعارضة؛ وتقلبات لا يمكن التنبؤ بها في أسعار خدمات النقل العابر، وعمليات توقف متواترة على طول ممرات المرور العابر. ويجب على البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية أن تتعاون على نحو متزايد مع بعضها البعض لأن هذا التعاون سيعود بالفائدة على المجموعتين. وينبغي ألا تدخر وسعا في تحسين شبكات المرور العابر وزيادة التعاون الإقليمي وتحقيق المواءمة بين سياساتها المتعلقة بالمرور العابر.

٢٩ - وتابع كلمته قائلا إنه لكي تبلغ البلدان هدفها فإنها في حاجة الى مساعدة خارجية، ولذا فإنه يطلب من المجتمع الدولي والمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يقدموا المساعدة المالية والتقنية لتحسين البنية الأساسية للمرور العابر وغيرها من مرافق المرور العابر في البلدان غير الساحلية النامية وبلدان المرور العابر النامية.

٣٠ - وفي الوقت الذي يرحب فيه وفده بمختلف التدابير المحددة التي اتخذها المجتمع الدولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام للأونكتاد (A/48/487)، فإنه يرى أن تلك التدابير تتسم بالتشتت على نحو متزايد. ولذا طلب من الأونكتاد أن ينسق سياساته وموارده في ذلك الميدان، مضيفا أنه ينبغي أن يؤذن للأونكتاد في التماس تعبئة الموارد المالية اللازمة لدعم الجهود التي اضطلع بها فعلا.

٣١ - السيد بيدروسو (كوبا): أعرب عن تأييد وفده التام للبيان الذي أدلى به ممثل كولومبيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

(السيد بيدروسو، كوبا)

٣٢ - وقال إنه نظرا للتسليم بالارتباط الإيجابي بين النظام التجاري الدولي الحر والنمو والتنمية الاقتصاديين فقد اتخذ المجتمع الدولي خطوات عملية لتشجيع التجارة. بيد أن البلدان المتقدمة النمو التي تواجه انكماشا مستمرا قد بدأت في زيادة الحواجز الموضوعة أمام استيراد السلع الأساسية من البلدان النامية، ومن ثم خفضت من مصدر إيراد أساسي لتلك البلدان.

٣٣ - وأضاف أن عدم رغبة البلدان المتقدمة النمو في تعديل سياساتها الاقتصادية الكلية يحيط احتمالات تقدم البلدان النامية بعدم التيقن على نحو متزايد. ومع هذا، فإن اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بنجاح سيسهم إسهاما حاسما في تحسين تلك الاحتمالات. كما أن التوصل الى نتيجة متوازنة تراعي الاحتياجات المالية والتجارية والانمائية للبلدان النامية، بما في ذلك مسألة الوصول الى الأسواق، من شأنها أن تولد موارد مالية كبيرة يمكن استخدامها لتشجيع التنمية المستدامة.

٣٤ - وتابع كلمته قائلا إن سياسات التجارة والتنمية ينبغي أن يكمل بعضها البعض. ولا ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تتخذ نظمها الأساسية البيئية ذريعة للتمييز ضد البلدان النامية.

٣٥ - ومضى قائلا إن استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية لا يتمشى مع القانون ويتدخل في السير العادي للتجارة الدولية. وعلاوة على ذلك، فإنه يعرقل الجهود المبذولة لانشاء نظام تجاري حر وغير تمييزي ودولي لجميع البلدان.

٣٦ - وفيما يتعلق بمذكرة الأمين العام عن الموضوع (A/48/535)، أعرب عن خيبة أمل وفده الشديدة لأن يسمع أن عملية اعادة التشكيل قد حالت دون وفاء الأمانة العامة بالولاية المنوطة بها في قرار الجمعية العامة ٤٦/٢١٠.

٣٧ - واختتم كلمته قائلا فيما يتعلق بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إن نتيجة المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية توفر مبادئ توجيهية واضحة ومحددة للجهود التي تبذل على نطاق المنظومة في هذا المجال، ولاسيما لأعمال اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وينبغي لتلك الجهود أن تركز على التنسيق وعلى تخصيص موارد في الميزانية تتناسب مع الأولويات المحددة. ولكي ينجح العمل المتعدد الأطراف من الضروري أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها المتفق عليها بالتبادل. وعلى كل من القطاعين العام والخاص في تلك البلدان تنفيذ تدابير ممولة تمويلا كافيا

(السيد بيدروسو، كوبا)

لتشجيع نقل التكنولوجيا وضمان استفادة البلدان النامية منها. وأعرب عن أمل كوبا في أن تسفر توصيات اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وأعمال الفريق العامل المخصص لموضوع الترابط بين الاستثمار ونقل التكنولوجيا والتابع لمجلس التجارة والتنمية عن تحقيق أثر إيجابي في هذا المجال.

٣٨ - السيد بييغوروف (بيلاروس): أعرب، في معرض ملاحظته أن مشاكل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال تتلقى اهتماما متزايدا في أعمال مجلس التجارة والتنمية، عن تقدير وفده للدعم المقدم للمصدرين من بيلاروس من الشركاء التجاريين الرئيسيين من قبيل الجماعة الأوروبية وكندا واستراليا. وأعرب عن أمله في أن تستفيد سلع بيلاروس مستقبلا من نفس النظام شأنها شأن السلع من البلدان الأخرى؛ ومازال يتعين على بعض الشركاء أن يتخلصوا من بعض التدابير التمييزية.

٣٩ - وأعرب عن ترحيب وفده بالقرار الذي اتخذته اللجنة الاقتصادية لأوروبا في دورتها الثامنة والأربعين والمتعلق بتحسين وصول منتجات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية الى الأسواق الدولية وأعرب عن الأمل في أن يتخذ إجراء في هذا الصدد على أساس متعدد الأطراف وثنائي على حد سواء. وفي هذا الصدد، دعا الى اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية بنجاح وفي الوقت المناسب لما لها من أهمية حيوية لتنفيذ الاصلاحات وتحرير التجارة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، فضلا عن البلدان النامية.

٤٠ - وعبر عن ترحيبه بالتقرير المتعلق بمباشرة الأعمال الحرة والتنمية الوطنية (A/48/472) وأعرب عن الأمل في أن ينصب تركيز الجهود على مساعدة البلدان المهتمة على إنشاء الأساس المؤسسي اللازم لمباشرة الأعمال الحرة ومنظمات مباشرة الأعمال الحرة الوطنية. وسيكون على مختلف وكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والمنظمات غير الحكومية المعنية أن تنسق جهودها في هذا الصدد.

٤١ - السيد بونيكيفيسكي (بولندا): أثنى على تقرير الأمين العام بشأن مباشرة الأعمال الحرة والتنمية الوطنية (A/48/472) فقال إن النهوض بمهارات مباشرة الأعمال الحرة يبدو أنه أهم تحد يواجه حكومات الدول الشيوعية السابقة؛ كما أنه أيضا مهمة ذات شأن بالنسبة لحكومات البلدان التي تقوم اقتصاداتها تقليديا على أساس السوق.

(السيد بونيكيفيسكي، بولندا)

٤٢ - وأضاف أن إحدى وسائل تشجيع مباشرة الأعمال الحرة، كما ذكر في التقرير، هي عن طريق التحول الى القطاع الخاص. وهذا لا يعني نقل ملكية مؤسسات الدولة الى أيدي الأفراد فحسب بل أيضا التوسع في مباشرة الأعمال الحرة الخاصة الجديدة. وتقدم بولندا مثلا طيبا على التوسع الناجح في القطاع الخاص: فبينما استأثر القطاع الخاص في عام ١٩٨٩ بمجرد ٢٨,٦ في المائة من الناتج القومي الاجمالي فإنه بحلول عام ١٩٩٢ استأثر بـ ٤٥ في المائة ويتوقع أن يتجاوز ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٣. ولا تساعد تنمية مباشرة الأعمال الحرة الخاصة على اعادة تشكيل اقتصاد ما عن طريق تطوير قطاع الخدمات المهمل ولاسيما التجارة والنقل والتشييد فحسب بل إنها أيضا تحسن الكفاءة العامة للاقتصاد. وعلاوة على ذلك، فنظرا لأن مباشرة الأعمال الحرة تنفذ الى جميع مستويات المجتمع فإنها تساعد على تخليص الأشخاص من الاعتماد التام على الدولة. وتشجع المبادرة التي لا يمكن للاقتصاد السوقي أن ينجح بدونها.

٤٣ - وأعرب عن أسف وفده لأن التقرير لم يتضمن بيانات كافية عن أنشطة الأمم المتحدة في مجال التحول إلى القطاع الخاص. وسيكون من المهم معرفة مدى تقديم الأمانة العامة لمساعدة انتقالية في هذا الميدان وعدد الطلبات الواردة من الدول للحصول على هذه المساعدة وإذا كانت قد اتخذت أي مبادرة لإبلاغ البلدان بالإمكانيات القائمة للحصول على المساعدة التقنية. واختتم كلمته قائلا إن بولندا قد استفادت من برنامج نقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتدرك أن الأونكتاد واليونيدو يشتركان أيضا في تلك الأنشطة.

٤٤ - السيد أكرم (باكستان): قال إن الانتعاش البطئ للناتج العالمي واحتمالات النمو التي تتسم بعدم التيقن في مجال التجارة العالمية يهددان بتقويض جهود الإصلاح التي تبذلها بلدان نامية كثيرة. وقد سجلت البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية مستويات استثمار منخفضة، وتضخما مرتفعا، وزيادة هائلة في الديون الخارجية. ويجب اتخاذ تدابير عاجلة لتشجيع التعاون في سوق السلع الأساسية الدولية وتنويع اقتصادات البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية. وينبغي أن تتابع على نحو جاد توصية الدورة الثامنة للأونكتاد ومفادها أنه ينبغي إجراء مشاورات بشأن مسألة عقد مؤتمر عالمي معني بالسلع الأساسية.

٤٥ - وأضاف أنه نظرا لأن التوسع في التجارة جزء حيوي من استراتيجية إنعاش الاقتصاد العالمي فيجب أن تنجح جولة أوروغواي. وأعرب عن أمل وفده في التوصل إلى حل وسط في وقت مبكر بشأن مسألة التجارة الزراعية: ولا ينبغي عرقلة تطلعات العالم الى التجارة الحرة بسبب مصالح مجموعات التأثير الزراعي في بضعة بلدان صناعية. ولكي تحقق جولة أوروغواي نتائج متوازنة ذات شأن فيجب أن تلبـــي

(السيد أكرم، باكستان)

مصالح جميع المشتركين. وضرب مثلا بذلك قائلا إنه في مجال المنسوجات والملابس يجب القضاء تدريجيا على الترتيب المتعلق بالألياف المتعددة والاستعاضة عنه بإدماج ذلك القطاع في القواعد العادية لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "مجموعة غات". وفي الحالات التي حققت فيها البلدان النامية الوصول المناسب إلى الأسواق والتمويل فإنها سجلت نموا اقتصاديا ذا شأن. وبناء عليه، فإنه طلب من جميع الدول أن تغتنم الفرصة وأن تقيم اقتصادا عالميا حقيقيا عن طريق عكس الاتجاه نحو النزعة الحمائية وتعزيز صلات التجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي فيما بين الدول الملتزمة بمبدأ التجارة العادلة والحرة.

٤٦ - السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إنه لا ينبغي السماح للاتجاهات الاقتصادية السالبة الحالية بالاستمرار. وعلى المجتمع الدولي أن يلتزم بالمبادئ الواردة إجمالا في التزام كارتاخينا والتي تمثل أساسا ممتازا لسياسة تجارية موحدة عالميا.

٤٧ - وأضاف أن على المجتمع الدولي أن يدعم عمليات الاصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المضطلع بها في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وفي البلدان النامية وأن يساعد أقل البلدان نموا. ويجب اتخاذ تدابير حاسمة لإنهاء النزاعات وإقامة عالم يتمتع بالسلم والاستقرار والتنمية والتعاون. ومن شأن اختتام جولة أوروغواي بنجاح بحلول نهاية العام أن يوفر حافزا لجميع تلك الإجراءات الموصى بها.

٤٨ - وأوضح أن جمهورية مقدونيا تواجه كثيرا من الصعوبات التي تتميز بها البلدان التي تمر بمرحلة انتقال والبلدان النامية والبلدان غير الساحلية. وعلاوة على ذلك، فقد عانت بلده من خسائر مادية جسيمة نتيجة للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة ضد صربيا والجبل الأسود. ومن بين شروط تنمية اقتصادها إدماجها في مجال النفوذ الأوروبي والتعويض عن الخسائر الناجمة عن الجزاءات وإنهاء الصراع في البلقان.

٤٩ - وأكد أيضا أهمية التقرير المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المحددة المتصلة بمشاكل الاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية (A/48/487). وأضاف أن اجتماع الخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات المالية الذي عقد مؤخرا برعاية الأونكتاد قد اتخذ كثيرا من التوصيات المفيدة التي يقصد منها تحسين التعاون بين بلدان المرور العابر.

٥٠ - السيدة بالاتاس (اليونان): وجهت الاهتمام، وهي تتكلم ممارسة لحق الرد، إلى التسمية الخاطئة لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وأضافت أن قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٤٧ وقرار مجلس الأمن ٨١٧ (١٩٩٣) لا يحتاجان إلى تفسير بشأن تلك المسألة. واختتمت كلمتها قائلة إن مكتب الشؤون القانونية ليس له اختصاص بموجب الميثاق في تسوية المنازعات بين الدول وأن الهيئة المختصة هي مجلس الأمن.

٥١ - السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): أعرب عن أسف وفده لأن اليونان قد فسرت قرار مجلس الأمن تفسيرا خاطئا. وأضاف أن لوفده الحق في استخدام الاسم الدستوري لبلده. كما أن لمكتب الشؤون القانونية الحق في البت في هذه المسألة وأن وفده سيلتزم بقرار المستشار القانوني.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥